

يحظر النشر حتى الساعة 0815 بتوقيت الخليج الرسمي (0415 بالتوقيت العالمي) 5 ابريل 2021

مؤشر مدراء المشتريات PMI® للإمارات التابع لمجموعة IHS Markit

تحسن التعافي الاقتصادي مع التحسن الحاد في النشاط التجاري خلال شهر مارس

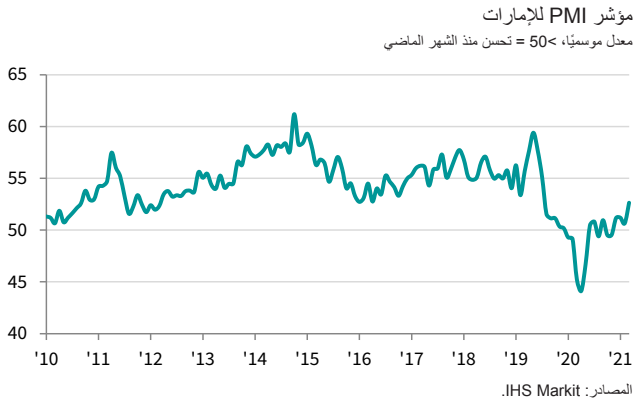
النتائج الأساسية:

نمو الإنتاج يصل إلى أعلى مستوياته في 20 شهرًا

زيادة أعمال الإنشاءات تدعم الزيادة القوية في المبيعات

ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بأسرع معدل منذ شهر نوفمبر 2018

تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 25 مارس 2021.



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج الدراسة الأخيرة، قال ديفد أوين، الباحث الاقتصادي في مجموعة IHS Markit:

"كان تحسن نشاط قطاع الإنشاءات بمثابة دفعة كان الاقتصاد غير المنتج للنفط في الإمارات بأمرس الحاجة إليها في شهر مارس، حيث حقق مؤشر مدراء المشتريات تقدماً وسجل أعلى قراءة له منذ منتصف عام 2019. كما تجاوز مؤشر مديري المشتريات الآن المستوى المحايد 50.0 نقطة في كل من الأشهر الأربعة الأخيرة، مما يشير إلى زيادة الزخم في تعافي الاقتصاد. وبالمثل، تحسنت ثقة الشركات إلى أعلى مستوى لها في ثمانية أشهر، حيث أدى التفاؤل بشأن اللقاحات إلى زيادة الثقة في النشاط المستقبلي.

"ومع ذلك، هناك قلق متزايد بشأن العوامل المرتبطة بالعرض مع تراكم تأخيرات التسليم العالمية خلال الربع الأول من العام. وقد بدأت الشركات الإماراتية الآن في رؤية تأثير ذلك، حيث ارتفع تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج في ظل ارتفاع أسعار المواد الخام ورسوم الشحن. وقد تجد الشركات التي تكافح لاحتواء التكاليف هذا الأمر بمثابة مقاومة لنمو الإنتاج المستقبلي مع استمرار تراجع قيود كوفيد-19 وبدء تحسن الطلبات الجديدة."

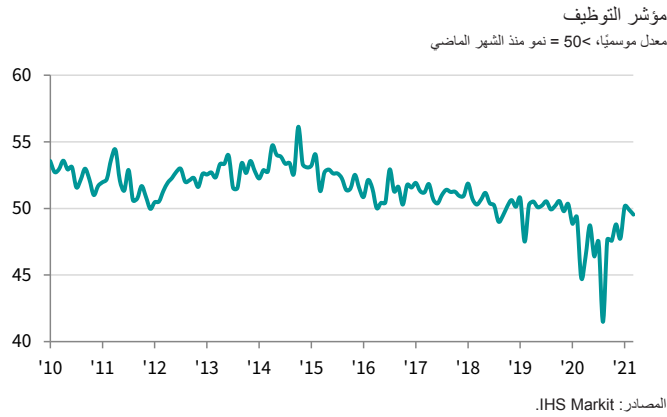
شهد النشاط التجاري غير المنتج للنفط في الإمارات العربية المتحدة نمواً بأسرع معدل منذ شهر يوليو 2019 خلال شهر مارس، مدعوماً بزيادة متجددة في تدفقات الأعمال الجديدة وانتعاش حاد في قطاع الإنشاءات. ومع ذلك، فقد كانت القيود من جانب العرض واضحة مع زيادة طول مواعيد التسليم وتدهور مستوى توافر مستلزمات الإنتاج، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في ضغوط التكلفة الإجمالية.

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) لمجموعة IHS Markit الخاص بالإمارات - وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - من 50.6 نقطة في شهر فبراير إلى 52.6 نقطة في شهر مارس، مشيراً إلى تحسن قوي في الأوضاع التجارية هو الأكثر حدة في 20 شهرًا. وجاءت هذه القراءة لتمدد فترة التوسع الحالية إلى أربعة أشهر، وهي الأطول منذ نهاية عام 2019.

كان المحرك الرئيسي للقراءة الرئيسية في شهر مارس هو مؤشر الإنتاج، الذي سجل أعلى قراءة له في أكثر من عام ونصف وأشار إلى ارتفاع حاد في النشاط غير المنتج للنفط. بعد المستوى الضعيف للمبيعات في شهر فبراير الذي توقف فيه نمو الأعمال الجديدة، أشارت أحدث البيانات إلى زيادة الطلب، حيث أفادت التقارير أن طرح لقاح فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) عزز ثقة الشركات والإنفاق. كما كانت الجهود المبذولة لاستئناف أعمال البناء عاملاً رئيسياً في النمو، حيث أشارت الشركات المشاركة في هذا القطاع إلى استئناف المشاريع القديمة وزيادة الأعمال الجديدة.

في الوقت ذاته، ساهمت التطلعات إلى تخفيف قيود كوفيد-19 خلال الأشهر المقبلة في مزيد من التحسن في توقعات الأعمال. حيث تحسنت التوقعات الخاصة بالنشاط للعام المقبل للشهر الرابع على التوالي وكانت الأعلى منذ شهر يوليو 2020، على الرغم من أنها ظلت ضعيفة مقارنة بالاتجاه العام للسلسلة (منذ عام 2012).

تابع...



تعليق

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 207 064 6237
david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
IHS Markit
هاتف: +44 207 260 2234
joanna.vickers@ihsmarkit.com

ومع ارتفاع أحجام الطلبات الجديدة، ظلت الشركات مترددة بشأن قرارات شراء مستلزمات الإنتاج في شهر مارس. في الواقع، تباطأ معدل نمو نشاط الشراء إلى أدنى مستوى له في أربعة أشهر، حيث أشار العديد من الشركات المشاركة إلى أن ارتفاع مستويات المخزون ونقص العرض أدى بهم إلى خفض مشترياتهم. كما تم تمديد مواعيد تسليم المواد الخام ومكونات الإنتاج الرئيسية للشهر الثاني على التوالي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الضغط المتزايد على سلاسل التوريد العالمية وتوافر مستلزمات الإنتاج.

تأثرت تكاليف مستلزمات الإنتاج بشكل ملحوظ بمشكلات الإمداد هذه، حيث تسارعت وتيرة التضخم بأسرع مستوى منذ شهر نوفمبر 2018. كما علقت الشركات على ارتفاع تكاليف النقل المرتبط بنقص إمدادات حاويات الشحن العالمية. وعلى الرغم من ذلك، استمرت جهود تخفيضات الأسعار، على الرغم من أن تمرير التكاليف المرتفعة للعملاء في بعض الشركات أدى إلى أن يكون الانخفاض العام في الرسوم هو الأضعف خلال عامين ونصف.

سعت بعض الشركات إلى تعويض ضغوط التكلفة المتزايدة من خلال تخفيض عدد الموظفين في شهر مارس، ما أدى إلى انخفاض طفيف في التوظيف على مستوى القطاع غير المنتج للنقط. ومع ذلك، فإن فائض القدرة الاستيعابية المتراكمة خلال فترة الوباء أدت إلى أن تتمكن بعض الشركات من تقليل الأعمال المتراكمة، مع تسارع وتيرة تناقصها بشكل طفيف من شهر فبراير.

المنهجية
يتم إعداد مؤشر PMI® للإمارات التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر مارس 2021 في الفترة من 12-25 مارس 2021.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن IHS Markit

تُعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجليل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. وإلّا والشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2021. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index" و "PMI" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو Markit أو حاصلتها على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd وإلّا والشركات التابعة لها.